عزيزي المواطن

خصصت المدى هذه الصفحة من أجلك على أمل أن ترفدها بآرائك الحرة ومقترحاتك وشكواك المشروعة، وكل ما ينشر فيها يعبر عن رأي أصحابها ولا يمثل رأي الصحيفة، إلا من حيث تضامنها مع مشاكل المواطنين ونحن مستعدون لنشر رسائلكم وشكاواكم التي نأمل ان تكون بعيدة عن الانفعال الجارح وبأسلوب هادئ ورصين ينسجم مع نهج المدى الذي يحرص على حرية الرأي وديمقراطية التعبير آملين مراسلتنا على عنوان الجريدة أو عبر البريد الالكتروني:

Almada112@yahoo.com

SMS

(خان بني سعد) يشكو الإهمال

يعد خان بني سعد من الشواخص الاثرية التي لاتزال قائمة في محافظة ديالى، إذ يعود بناؤه الى العهد العثماني، ويقع في ناحية بني سعد ١٠ كلم جنوب بعقوبة. لكن هذا المعلم اهمل لسنوات وتحول الى مكب للنفايات ونمت الحشائش والادغال في معظم ارجاء المبنى، وقد بني هذا الخان بالآجر ليكون دارا لاستراحة المسافرين القادمين من ايران وبقية الدول الاخرى والمتجهين الى بغداد، مدير ناحية بني سعد داود احمد الكرطاني يقول ان عمر الخان يزيد عن ٣٠٠ عام ويرجع بناؤه الى عهد الوزير عمر باشا، فيما يقول المؤرخ عبد الله اليعقوبي ان الخان من الشواخص الاثرية المهمة في الناحية مؤكدا اهمية صيانته والاهتمام به لانه يمثل رمزا للناحية التي اقترن اسمها بهذا المعلم، أما مدير آثار ديالى قاسم محمد صالح فيقول: ان المحافظة تضم اكثر من ٧٠٠ موقع اثري موزعة على اقضية المحافظة الخمسة، موضحا ان لهذه المواقع الاثرية اهمية كبرى بالنسبة لتأريخ العراق.

مجرد كلام

يبدو ان العراقيين تآلفوا مع المظلومية، لعظم ما وقع عليهم من مصائب، ولطول زمن هطول تلك المصائب، فالقمع اخذ منهم وطراً كبيراً ومازال يأكل من كرامتهم وانسانيتهم حتى اللحظة، ومحروميتهم امست اشبه بقميص لم يمسسه البلى بسوء، ولم يزرهم الفرح ساعة فيما راح الحزن يغلق ابواب الخلاص، بابا تلو باب، لينهش في لحمهم الظالم والمجرم واللص والدعي والى اخر القائمة..

بعد انعطافة التاسع من نيسان ٢٠٠٣ استبشر العراقيون خيرا، فقد زال كابوس الاستبداد عن صدورهم وتنفسوا الصعداء، ولكن الى حين، اذ عاد كرسي السلطة مهيمنا على نفوس من اقتعدوه، وظلت مصائب الناس تتراكم بدلا من ان تزول، واليوم (بلغ السيل الزبى) وراحت تتسابق اليهم المصائب، وآخرها مصيبة المخصصات العائدة لمسؤولي الدولة والتي تنهش نسبة مايزيد على(٢٠٪) من مبلغ الموازنة العامة لعموم وزارات الدولة سنوياً، أي ما يساوي خمس رصيد المواطنين من خدمات وغيرها، وامست لدينا اكبر وزارة في العالم إذ تبلغ مقاعدها الاستيزارية اثنين وأربعين وزارة، فيما الخراب بل الدمار يبطش بالخدمات وارزاق الناس الذين يبدو ان حكومتهم تفرض عليهم فريضةً(الخمس) الشرعية عنوة وجورا.

كاظم الجماسي

كاريكاتير ..... عادل صبري

تقرير

موظفو العقود المؤقتة ومعاناتهم

□ بغداد/ وكالات

التثبيت على الملاك الدائم حلم سرمدي يجري وراء سرابه منذ سنوات طويلة الآلاف من الشباب الذين ارتضوا التعيين في دوائر الدولة بصفة العقد المؤقت بعد ان انقطعت بهم سبل العمل ولم يجدوا افضل من تلك الفرصة للتخلص من كابوس البطالة، قدوم عام ٢٠١١ وجد فيه معظم موظفي العقود المؤقتة بارقة امل تنير نفقهم المظلم بعد ان جاء محملا بوعود حكومية قد تنهي فصولا من المعاناة وضياع الحقوق، الموظفة في وزارة التجارة علا سليم خريجة كلية الآداب تعمل بصيغة العقد المؤقت منذ قرابة السنة لم تحض بفرصة للتثبيت على الملاك الدائم وهي تقول "أصابني اليأس ولم يعد يراودني امل في ان التخلص من قيود ورتابة العمل بصفة العقد المؤقت الذي صادر جميع حقوقنا ولم يدع لنا امتيازات تذكر ونحن نتقاضى رواتب بسيطة ومتواضعة لاتكفي لسد نفقات المعيشة سوى لايام معدودات"، اما الموظف في وزارة التربية فاضل عناد خريج كلية العلوم يعمل بصيغة العقد المؤقت منذ ثلاث سنوات فيقول "تمكنت مني مشاعر الاحباط وصرت متردداً عن الاستمرار بعملي الذي لايجدي نفعا لي ولعائلتي فأجوري الشهرية لا تكفي لتغطية نفقات البيت ومتطلبات المعيشة"، مضيفا "صرنا نواجه الحياة بمستقبل غامض وبقاؤنا بصيغة عقد مؤقت يعني مصيراً مجهولاً"

وتحدد القوانين الادارية وتعليمات وضوابط ديوان الرقابة المالية عدم شمول موظفي العقود المؤقتة بأية امتيازات ومخصصات ماعدا رواتبهم المقطوعة المتواضعة التي لا تصمد طويلا أمام لهيب ارتفاع الاسعار.

ويقول الموظف بصيغة العقد في مجلس محافظة بغداد علي عماد "نحتاج الى التفاتة حكومية ترفع عنا الظلم والحيف الذي لحق بنا طوال سنوات العمل بصيغة عقد مؤقت"، مضيفا "استنزفت طاقاتنا تحت ذلك العنوان الوظيفي واخذ من وقتنا الكثير ونحن قدمنا الى الدوائر التي عملنا فيها انجازات وتضحيات لاتقل اهمية عما يفعله الموظف الدائم ونحن اليوم ننتظر من ينصفنا ويضمن لنا الحقوق في التثبيت"، أما الموظفة بصيغة العقد المؤقت في هيئة السياحة إسراء عادل فتقول "نحاول في عام ٢٠١١ التأثير على أصحاب القرار لشمولنا بفرص التعيين على الملاك مضيفة نطمح إلى الإفلات من دائرة الحرمان والقلق النفسي فتلك السنة آخر محطات الصبر والانتظار لتحديد مستقبلنا مع العقد المؤقت" مستدركة "لا نريد البقاء في خدمة دوائر الدولة من دون ضمانات ونعيش على الهامش وتحت رحمة امزجة المسؤولين واجتهاداتهم". الى ذلك حذر الخبير الاقتصادي نزار البراك من تداعيات اضافة هذه الارقام المقلقة من موظفي العقود المؤقتة الى هيكل الدولة، موضحا ان مثل هذا الاجراء لا يعد قرارا مدروسا ومخططا له بشكل اقتصادي ناجح، وسيضاعف من نسب الترهل الوظيفي كما سيسهم في زيادة تضخم معدلات البطالة المقنعة داخل المؤسسة الحكومية، مطالبا الحكومة بتبني برامج وإعداد سياسات تستثمر تلك الطاقات الشابة في قطاعات إنتاجية لتحريك عجلة التنمية في ميادين الزراعة والتجارة والصناعة.

صح النوم!!!

ضرورة تفعيل قانون حماية الأطباء

□ متابعة/ المدى

شهدت المحافظات العراقية خلال السنوات التي أعقبت عام ٢٠٠٣ استهدافاً واسعاً للكفاءات العلمية وللمفكرين والأطباء من قبل المجاميع المسلحة الأمر الذي اضطر أكثر الأطباء وأصحاب الكفاءات العالية إلى مغادرة البلاد والبحث عن عمل في الخارج،وما يزال الواقع الصحي مترديا في غالبية المستشفيات الحكومية في المحافظات عموماً والعاصمة بغداد بشكل خاص، الأمر الذي يضطر المواطنين إلى الذهاب غالباً إلى المستشفيات الخاصة للحصول على الخدمات الطبية اللازمة، أو السفر إلى الخارج لتلقي العلاج .

ودعت نقابة الأطباء العراقيين، مؤخرا، إلى إعادة النظر بقانون حماية الأطباء، وتشريع قوانين جديدة تضمن حقوق الطبيب العراقي، فيما أشارت صحة بغداد الكرخ الى وجود صعوبات تواجه الواقع الصحي في البلاد.

وقال نقيب الأطباء الدكتور ناظم عبد الحميد ، على هامش حفل تكريم عدد من الأطباء والكوادر دعت اليه دائرة صحة بغداد التابعة لوزارة الصحة، إن "النقابة اجرت عدة تعديلات على قانون نقابة الاطباء لعام ١٩٨٤"، مبينا أن "من حق الطبيب ضمان حقوقه التقاعدية ليعيش حياة كريمة"، كما دعا عبد الحميد الحكومة العراقية إلى "اعادة النظر بقانون حماية الأطباء،والعمل على تشريع قوانين جديدة تضمن حقوق الطبيب العراقي"، مطالبا "وزير الصحة الجديد، بالعمل على وضع نظام لمعرفة المستوى الصحي في البلاد".

من جانبه أكد الدكتور الجراح حسن سعدون محمد وجود نقص كبير في الكوادر الصحية من حيث الأطباء والممرضين، إضافة إلى النقص في الأجهزة الطبية الضرورية"، داعيا وزارة الصحة إلى "تعويض النقص الصحي في الوزارة بإرسال الأطباء والكوادر الصحية في دورات تدريبية خارج العراق لإعادة تأهيلهم".

من جهته قال مدير دائرة صحة بغداد الكرخ جليل الشمري أن "الواقع الصحي العراقي يعاني صعوبات في توفير المستلزمات الصحية والأجهزة الفنية الطبية"، مشيرا الى أن "تكريم المبدعين من الكوادر الصحية يأتي في اطار تحفيز موظفي وزارة الصحة من الاطباء والفنيين والإداريين والذي سيكون تقليداً سنوياً تعتمده دائرة صحة بغداد".

رسوم على زيارة المرضى بعد الدوام الرسمي

□ النجف/ وكالات

بدأت محافظة النجف، مؤخرا، بتطبيق قرار مجلسها القاضي بفرض رسوم مالية على مراجعي عيادة المرضى الراقدين في المستشفيات بعد الساعة السادسة مساء، لتخفيف الزيارات غير الضرورية التي تؤدي إلى إرباك عمل الأطباء والكوادر الصحية، وأثار تطبيق القرار انتقادات شعبية واسعة حيث اعتبر الكثيرون أنه يشكل عبئاً إضافياً على كاهل الفقراء.

يقول عبد الله الكعبي، ٥٠ عاماً: إن "القرار يثقل كاهل الفقراء"، مضيفاً أن "قلة ذات اليد تدفع الفقير إلى المستشفيات الحكومية، فلو كان يملك مبلغ الرسم اللازم لدخل إلى المستشفيات الأهلية"، وتقول أم محمد، وهي امرأة مسنة ترافق ابنتها إلى ردهة الولادة، "نحن ننتظر من الدولة أن تساعدنا لا أن تفرض علينا الرسوم".

فيما يقول رئيس لجنة الصحة في مجلس المحافظة الدكتور مهدي الزرفي : إن "قرار مجلس النجف يفرض رسماً مالياً قدره عشرة آلاف دينار عراقي على كل مراجع يزور مريضاً راقداً في المستشفى بعد الساعة السادسة مساء"، موضحاً أنه "يهدف إلى تخفيف الزيارات غير الضرورية التي تربك عمل الأطباء والكوادر الصحية"، وأشار الى أن "القرار صدر مطلع العام الماضي، لكنه لم ينفذ حتى الآن"، مشدداً أنه "يحق لأي مواطن زيارة مريضه من الساعة الثالثة عصراً حتى السادسة مساء"، وأكد الزرفي أن "ما يتم استحصاله هو رسم وليس أجر العلاج، والأموال توضع في صندوق واردات المحافظة أسوة بالرسوم المفروضة في دوائر المحافظة الأخرى".

وكان مجلس محافظة النجف قد اتخذ، مطلع العام الماضي، قرار فرض رسوم مالية على مراجعي عيادة المرضى الراقدين في المستشفيات بعد الساعة السادسة مساء، لكن وزارة الصحة رفضت تطبيقه، معتبرة أنه مخالف للدستور الذي نص على مجانية التعليم والعلاج الصحي، ولم يتم البدء بتطبيقه إلا مطلع العام الجديد ٢٠١١.

حديث الصورة

عدسة: حازم خالد

يتساءل العراقيون متى تعود حال الطاقة الكهربائية الى اتّزانها واستقرارها المنشود، ليتخلصوا من عبء المولدات؟

وخزة

كربلائيون يستنجدون...

□ متابعة/ المدى

أثار هدم عشرات المنازل المشيدة عشوائياً في كربلاء غضب ساكنيها الذين وصفوا عملية الهدم بـ"الجائرة"، إذ انها لم تأخذ بنظر الاعتبار حالتهم المادية، ووجد بعضهم في القرار ما وصفوه بـ"التعدي" على قرار برلماني صادر قبل أسابيع يقضي بإيقاف عمليات الهدم، فيما استنجد بعضهم بالبرلمان لإيجاد حل لمشكلتهم، وكانت اسعار العقارات وبدلات الإيجار قد ارتفعت بشكل غير مسبوق خلال السنوات الماضية، ما دفع بالكثير من الاسر محدودة الدخل، التي لاتملك سكنا خاصا بها إلى بناء منازل بسيطة من الطين والقصب في أراض تعود ملكيتها للدولة، الأمر الذي يعتبر تجاوزا على املاك عامة من وجهة النظر الرسمية.

تقول أم فاطمة بينما كانت الجرافات تقترب من منزلها لتهدمه: إنها لا تملك إلا أن تجلس وبناتها الستة على قارعة الطريق، إذ لا تمتلك مصدرا للدخل يمكنها لم شمل عائلتها تحت سقف منزل بعد تهديم منزلها المشيد على ارض عائدة للدولة.

وتعد ظاهرة الأحياء العشوائية، أو ما تعرف بأحياء التجاوز، أبرز ملامح أزمة السكن التي تعانيها المحافظة، ولم تتمكن الحكومة من وضع الحلول المناسبة لها حتى الآن، الأمر الذي اعتبره مواطنون هدمت منازلهم إهمالاً لهم.

يشار الى ان مجلس النواب كان قد أوعز إلى الجهات الحكومية الشهر الماضي بإيقاف جميع عمليات الهدم التي تطول منازل الأحياء العشوائية، وقرر تشكيل لجنة تضم ممثلين عنه وعن الحكومة لوضع الحلول لمشكلة المتجاوزين على أراضي الدولة.